كيان
كيان . تنظيم نسوي
KAYAN- FEMINIST ORGANIZATION

عمل جمعيّة كيان – تنظيم نسويّ، خلال أشهر الحرب على غزّة

بين تشرين الأول 2023 وآذار 2024

فهرس

مقدّمة 1

خطّ الدعم والطوارئ 2

توصيف للقضايا التي وصلت خطّ الدعم مع اندلاع الحرب 2

ملاحقات في أماكن العمل 2

أ. استدعاءات فجائيّة إلى جلسات استماع بما لا يتوافق مع الأصول القانونيّة 3

ب. فصل تعسفيّ وغير قانوني 3

ت. إساءة استخدام شروط وظروف التشغيل 4

ث. تعدٍّ سافر على حريّة العامل/ة في التعبير عن الرأي عبر المنصّات الاجتماعيّة 4

ج. شكاوى للشرطة 4

العاملات "الشفّافات" 5

ملاحقات للطلاب في معاهد التعليم الأكاديميّ 5

إبتزاز وتهديد على أساس جندريّ 5

تحريض وتشهير وابتزاز على شبكات التواصل 6

رفض السلطات تجديد تصاريح مكوث 6

الحرب والعنف الأسريّ 6

خوف، وهلع واضطرابات نفسيّة 7

طلبات لمساعدات ماديّة إغاثيّة 7

إحصائيّات 8

تصنيف التوجّهات 8

حملة رفع الوعي 9

في الختام 10

مقدّمة

فور اندلاع الحرب في غزّة في السابع من تشرين الأوّل، 2023، واجه المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، بكافّة شرائحه وفي مختلف الميادين، ملاحقات سياسيّة وممارسات شُرطيّة تعسفيّة وعنصريّة، إضافة إلى تحريض الشارع الإسرائيليّ الذي وضع كلّ فلسطينيٍّ في قفص الاتّهام، فقط لكونه فلسطينيًا. واستنادًا إلى تجارب كيان المُتكرّرة، في الماضي القريب والبعيد، لم يكن من الصعب التنبّؤ بما سيواجهه مجتمعنا إثر هذه الأحداث. وعليه، سارعت كيان إلى تجنيد طاقمها وهيئاتها وتطويع كافّة أدواتها لتلبية الاحتياجات التي قد تطرأ في الفترة الراهنة نتيجة للهجمات المتوقّع حدوثها، والتي بدأت ملامحها تظهر غداة السابع من تشرين الأول، 2023.

بدأت الجمعيّة بإقامة خطّ دعم وطوارئ مُخصّص لاستقبال الشكاوى والتوّجهات، وتمّ تعميم إقامته على كافّة الدوائر والقطاعات المعنيّة، وبالتنسيق مع مؤسّسات ناشطة أخرى في الميدان. دأب طاقم الخطّ على استقبال الشكاوى وفرزها تباعًا للحالة المعروضة. إلى جانب إتاحة الدعم النفسيّ والمعنويّ عبر الخطّ،قدّمت أيضًا الاستشارات المهنيّة والقانونيّة للمتوجّهات والمتوجّهين الذين اشتكى أغلبهم من ملاحقات و/أو مضايقات بأشكال متعدّدة وفي أماكن مختلفة. بالتوازي، جنّدنا عددا من المحاميات والمحامين الذين تربطنا معهم علاقات عمل مشترك، خاصّة في حالات الطوارئ للتطوّع بتوفير الاستشارات القانونيّة والإرشادات ولمرافقة المتوجّهات والمتوجّهين.

نستعرض في هذا التقرير أهمّ القضايا التي وصلت كيان بعد اندلاع الحرب، والتي تابعناها وقدّمنا فيها الدعم القانونيّ والمعنويّ والاجتماعيّ، وأيضا النشاطات التي نفّذت تلبية للاحتياجات التي أفرزها واقع الحرب. ويرد وصف هذه القضايا في الأقسام التي تلي قسم خطّ الدعم والطوارئ، وترد في نهاية التقرير إحصائيّات متعلّقة وملاحظات ختاميّة..

خطّ الدعم والطوارئ

استقبل خطّ الدعم والطوارئ في جمعيّة كيان، منذ الثامن من تشرين أوّل الماضي (2023) وحتّى منتصف شهر آذار 2024، ما يقارب 715 توجّهًا هاتفيًا من نساء ورجال من كافّة الشرائح المجتمعيّة، من عاملين وأئمّة جوامع ومهندسين وعاملات وطبيبات وممرّضات ومدرّسات وحاضنات وطالبات ومحاميّات وفنّانات. وقد تعرّض معظم المتوجّهين والمتوجّهات إلى أشكال مختلفة من التحريض، والملاحقة السياسيّة والعنف والتضييق، غالبًا في أماكن العمل أو في المعاهد والجامعات الأكاديميّة للدراسات العليا. تضاف إلى هذه التوجّهات نحو 50 قضيّة عنف أُسريّ، كُشف عنها بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الحرب على غزّة، لأسباب سنأتي على ذكرها لاحقا.

كان القاسم المشترك بين جميع الاتصالات، الخوف الذي بلغ حدّ الهلع بسبب العنف الذي تعرّض له المتّصلون أو الذي وصل إلى مسامعهم عن طريق شبكات التواصل ووسائل الإعلام، أو الذي طاول المعارف والزملاء والأقارب.

توصيف للقضايا التي وصلت خطّ الدعم مع اندلاع الحرب:

ملاحقات في أماكن العمل

وصلت خط الطوارئ توجّهات عديدة تصبّ في مجال الملاحقات بأشكال مختلفة، وفي أماكن العمل تحديدًا. تجدر الإشارة إلى أنّ الملاحقات عامّةً كانت في مجالات مختلفة، إلا أنّه بالتنسيق مع مركز عدالة، اتفق على تحويل شكاوى العمل التي تصلهم إلى خطّ الطوارئ في كيان، فيما تهتم كيان بتحويل الحالات التي تستوجب تمثيلًا قانونيًا وتعنى بملاحقات في المعاهد التدريسيّة إلى عدالة.

فيما يلي تلخيص لممارسات غير قانونيّة ميّزت التوجّهات: .

أ. استدعاءات فجائيّة إلى جلسات استماع بما لا يتوافق مع الأصول القانونيّة

استدعى المشغّلون موظّفات وعاملات إلى جلسات استماع بشكل مفاجئ، وغالبًا إثر منشورات عبر وسائل التواصل الإجتماعيّ. وفي غالبيّة الحالات، لم يستوفِ الاستدعاء الأصول القانونيّة التي تُلزم منح الفرصة للمستدعَى للتشاور مع والتمثيل على يد محام/ية، والحصول على كلّ المستندات والشهادات التي أسند المشغّل إليها قرارَه بالاستدعاء، وحقّ العامل/ة طلب تأجيل الجلسة، وحتّى حقّه/ا في الامتناع عن المثول في جلسة الاستماع والإكتفاء بردّ خطّي.

وصفت هذه التوّجهات نهجًا مماثلا تقريبًا لممارسات المشغّلين، تم فيه، على سبيل المثال لا الحصر:

- أمر العامل/ة بالمثول في جلسة استماع قبيل ساعة فقط أو ساعات معدودة من موعد الجلسة المحدّد، دون إبلاغه/ا بالحقّ في تأجيل الجلسة.
- التستّر على أسباب دعوة العامل/ة إلى جلسة استماع أو على المواد التي استند إليها المشغّل في دعوته للعامل/ة. هذا الأمر حرم العامل/ة من إمكانيّة تجهيز نفسه/ا للجلسة، والحصول على استشارة وتمثيل قانونيّ، قبل وخلال الجلسة، للرد على الادّعاءات التي ستوجّه إليه/ا ، ومنع التجاوزات القانونيّة المحتملة.

ب. فصل تعسفيّ وغير قانوني

- أقدم بعض المشغّلين على فصل العامل/ة من العمل دون توضيح أسباب الفصل، ودون إعطاء إنذار مسبق أو إعطاء المدّة الاستباقيّة التي ينصّ عليها القانون.
- إرغام العامل/ة على تقديم استقالته/ا من العمل تحت التهديد بالملاحقة القانونيّة إن لم يفعل/تفعل ذلك.
- تم فصل امرأة حامل من عملها بما لا يتوافق مع بنود القانون التي تمنع فصل النساء الحوامل دون أخذ تصريح مسبق من وزارة العمل.
- إبطال تعاقد عمل مع مزوّدي خدمات(عمّال مستقلّين،فري لانسرز) بشكل أحاديّ، على الرغم من عدم خرق مزوّد الخدمات لأيّ من بنود العقد.

ت. إساءة استخدام شروط وظروف التشغيل

- إرغام العامل/ة على قضاء إجازات غير مدفوعة الأجر دون استيفاء المسبّبات القانونيّة التي تسمح بذلك.
- تقليص عدد ساعات العمل و/أو تغيير برنامج الدوام بطريقة لا تتناسب مع ظروف العامل/ة، مثل تعيين ساعات عمل تتعارض مع ساعات التعليم الأكاديميّ أو المهنيّ للعامل/ة.
- التشهير بالعامل/ة والإساءة إلى سمعته/ا في مكان العمل و/أو عبر وسائل التواصل الإجتماعيّ وسط خلق أجواء عمل عدائيّة.
- تحييد العامل/ة وإقصاؤه/ا عن مجموعات تطبيق الواتساب المشتركة لكلّ العمال، والتي من المفروض أن يتلقّوا من خلالها تعليمات/مستجدّات/إعلانات/جداول الدوام من المشغّل.
- عدم تقديم الحماية والمساندة لعاملين تعرّضوا لحملات تحريض من قِبل زملائهم.

ث. تعدٍّ سافر على حريّة العامل/ة في التعبير عن الرأي عبر المنصّات الاجتماعيّة

- إرغام على محو منشورات على منصات التواصل الإجتماعي، فقط لأنها لم ترُقْ للمشغلّ أو لبعض زملاء العامل/ة.
- إرغام العامل/ة على التعبير عن موقف متضامن مع إسرائيل، وفي حال رفض/ت ذلك، تُمارَس ضدّه/ا التهديدات، الملاحقة أو النبذ من قبل المشغّل و/أو الزملاء.

ج. شكاوى للشرطة

- أقدم بعض المشغّلين أو زملاء العمل على تقديم شكوى إلى الشرطة ضدّ العامل/ة وتعريضه/ا للمساءلة القانونيّة، وأحيانًا للاعتقال.

العاملات "الشفّافات"

المقصود بهذا المفهوم هو العاملات اللاتي يعملن بشكل غير مسجّل، دون كشف راتب، ودون ضمان اجتماعيّ أو حقوق عمل، وفي الغالب يتقاضين أجرًا دون الحدّ الأدنى. وصلتنا، منذ اندلاع الحرب، عشرات التوجّهات من عاملات»شفافات» تمّ فصلهنّ من عملهنّ على خلفيّة قوميّة، بعضهن بسبب نشر أدعية ومناشدات لوقف الحرب، والبعض الآخر دون أي سبب يذكر (ليست لدى هؤلاء حتّى صفحات على الشبكة). خسرت هؤلاء العاملات عملهنّ وعدن إلى المربّع الأوّل؛ التعلّق الاقتصاديّ بالزوج او الأب أو الأخ. كثيرات منهنّ عانين من العنف الأسريّ على أيدي أزواجهنّ وعائلاتهنّ بشكل لافت، حيث أُلقيَ عليهنّ اللوم ومسؤوليّة فصلهنّ من العمل بذرائع مختلفة.

ملاحقات للطلاب في معاهد التعليم الأكاديميّ

- علّقت بعض معاهد التعليم العالي كالكليّات والجامعات تعليم بعض الطلبة لفترة مؤقّتة، وأبعدت آخرين وأخريات عن الدراسة، غالبًا بسبب منشورات على وسائل التواصل الإجتماعي لا علاقة لها بالمؤسّسة التعليميّة.
- تغاضي المعاهد التعليميّة عن تحريض عنصري وتشهير وخطاب كراهيّة من قِبل طلّاب إسرائيليّين ضدّ الطلاب العرب، زملائهم على مقاعد الدراسة.

إبتزاز وتهديد على أساس جندريّ

- تعرّضت عاملات وطالبات للتهديد من قبل زملائهنّ وزميلاتهنّ في العمل أو الجامعات بكشف هويّاتهنّ الجنسيّة (لمثليّات الجنس) أمام عائلاتهنّ ومجتمعهنّ، في حال لم يقمن بإعلان تضامنهنّ مع إسرائيل وإدانتهنّ لحماس.
- تعرّضت عاملات وطالبات للتهديد من زملائهنّ وزميلاتهنّ في العمل أو الجامعات بنشر صورهنّ أو معلومات عن علاقاتهنّ الشخصيّة أو إشاعة أنّهن أقمن علاقات جنسيّة، في حال لم يعلنّ تضامنهنّ مع إسرائيل وإدانتهنّ لحماس.

تحريض وتشهير وابتزاز على شبكات التواصل

- تعرّض العديد من الشابّات والشبّان للملاحقات والتحريض والابتزاز والتشهير أو التهديد بالتشهير، عبر صفحاتهم على شبكات التواصل الإجتماعيّ. وكانت الملاحقات من حسابات غير معروفة للمتضرّرات/ين، وأتت غالبًا إثر منشورات كان من مضامينها، على سبيل المثال:
- المطالبة بوقف الحرب،
- التعبير عن التعاطف مع أطفال غزّة أو الضحايا المدنيّين في غزّة،
- التنديد بالعنف الممارس ضدّ الفلسطينيّين المواطنين في الدولة،
- نشر آيات قرآنيّة،
- اعتماد السواد في صورة البروفايل على فيسبوك،
- منشورات قديمة ذات طابع سياسيّ متعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة، أو مشاركات في مظاهرات رُفعت فيها أعلام فلسطين، نشرت قبل سنوات ولا تتعلّق بالأحداث الجارية.

رفض السلطات تجديد تصاريح مكوث

وصلت خطّ الدعم والطوارئ توجّهات من نساء فلسطينيّات (ورجل واحد) رفضت السلطات الإسرائيليّة تجديد تصاريح مكوثهنّ في الداخل (الخط الأخضر)، 50% منهنّ مع أطفال، رغم أنّ حياتهنّ معرّضة للخطر في بلداتهنّ. إن عدم تجديد تصريح المكوث يعني إما حرمانهنّ من إمكانيّة العمل أو جعلهنّ نساء شفّافات يعملن دون حقوق، ومعرّضات للإبتزاز بسبب مكوثهنّ غير القانونيّ.

الحرب والعنف الأسريّ

في الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب، شهدنا انحسار تامًّا للاتّصالات المتعلّقة بالعنف الأسريّ. لكن، مع دخول الحرب شهرها الرابع، عادت إلى خطّ الدعم والطوارئ الاتّصالاتُ المتعلّقةُ بالعنف الأسريّ بشكل كثيف ومقلق للغاية، انكشف من خلالها مدى تأثير تبعات الحرب على تفاقم العنف الأسريّ تجاه النساء. يُذكر أنّنا لم نفاجأ من إحجام النساء عن التوجه إلينا في الأشهر الأولى للحرب بقضايا التعنيف الأسريّ. عملنا الممتدّ على أكثر من عقدين يدلّنا على ظاهرة وضع المرأة نفسها في أسفل سلّم الأولويّات خلال الأزمات الوطنيّة، تلبية لتوقّعات المجتمع منها بتحييد حياتها وسلامتها وأمنها الشخصيّ لصالح "الأزمة الأكبر".

خوف، وهلع واضطرابات نفسيّة

قدّمنا الدعم النفسي لأكثر من 94% من المتوجّهات إلى خطّ الدعم، واللاتي مررن بحالات الخوف الشديد والذعر و/أو اضطرابات نفسيّة أثّرت على أدائهن بشكل كبير، سواء في العمل أو في الأسرة أو في الدوائر الاجتماعيّة. وكانت الحاجة إلى هذا النوع من الدعم بارزة في جميع هذه المكالمات، بغضّ النظر عن نوع ومصدر الملاحقة. وقد دلّ استطلاع أجريناه في الجمعية على أنّ أكثر المشاعر شيوعًا في تلك الفترة كانت الخوف من خسارة مكان العمل، والشعور بالعجز بسبب سياسة تكميم الأفواه، وفقدان الشعور بالأمان.

طلبات لمساعدات ماديّة إغاثيّة

تلقّت كيان توجّهات لطلب مساعدات إغاثيّة بعد طرد معيل/ة الأسرة من عمله/ا، غالبيّتها من نساء عاملات"شفّافات" غير مسجّلات. أولئك النساء هنّ معيلات وحيدات فقدن أماكن عملهنّ دون أي تعويض، بعد خدمة دامت من سنتين إلى سبع سنوات.

إحصائيّات

التقدير العام لعدد الاتصالات الإجماليّ في فترة التقرير هو:

715
اتصالًا

منها:

%80
نساء
(عاملات/ موظّفات)

%20
رجال
(عمّال/ موظّفين)

تصنيف التوجّهات

%63

إثر ملاحقات في شركات ومؤسّسات

مـن ضمـــنها: طيـــران، اتّصـــالات، بنوك، هايتك، دعـم تقـني، فنادق، شـبكات وحوانيت ملابس، مصانـع، مصالح خاصّة، متاجر، مطاعم، شركـات إرساليّات، مكاتـب محاماة، مكاتب هندسة، مكاتب محاسبة، مقاهي، سوبرماركت، كراجات سيّارات.

%15

إثر ملاحقات في السلك الصحّي

مثل مستشفيات، عيادات أسنان، صناديق مرضى، مختبرات.

%11

إثر ملاحقات في التربية والتعليم

ويشمل مدارس وحضانات، كليّات، جامعات.

%7

بعد عدم تجديد تصاريح مكوث

%4

أسباب أخرى

من ضمنها مساعدات إنسانيّة، استدعاء للتحقيق في مراكز الشرطة، تفتيش و/أو مصادرة هواتف وحواسيب.

حملة رفع الوعي

نظّمت كيان العديد من الورشات والمحاضرات، وأطلقت المنشورات التي تهدف إلى رفع الوعي، وتمكين الجمهور المستهدف من الإلمام بحقوقه، واتّخاذ الإجراءات المناسبة في حالات الملاحقة، الإقالة، الاستدعاء، التحقيق وغيرها. وجاء ذلك بعد أن لاحظنا من التوجّهات التي وصلت إلى خطّ الدعم تكرار الحالات التي وقعت فيها الشابّات والشباب ضحيّة عدم المعرفة بحقوقهن/م، سواء تلك المتعلّقة بحقوق العمل (إقالة، إرغام على الاستقالة، إساءة استخدام شروط وظروف التشغيل)، أو الحقّ بالتعبير. إنّ كلّ القوانين التي تكفل حريّة التعبير لم تمنع الملاحقات، إذ لم يُعِرها المشغّلون والسلطات أيّ اهتمام. لذلك، شملت حملة رفع الوعي:

- ندوات الكترونيّة للجمهور العام، تناولت: واقع الطلبة العرب في ظلّ الحرب، الملاحقات والتضييق في أماكن العمل والتعليم، حريّة التعبير في ظلّ الحرب، حماية المعلومات على الشبكات.
- ندوات وورشات وجاهيّة لمجموعات مختلفة، منها: نقابة الأطباء العرب، طالبات وطلاب جامعات، مجموعات نسائيّة ومجموعات شبابيّة.

تناولت الندوات والورشات: الإقالات التعسّفية – حقوق وقوانين العمل؛ الدعم النفسيّ – الآثار النفسيّة للحرب؛ مواجهة الخوف وتعزيز الحصانة النفسيّة؛ النساء والحرب؛ تداعيات الحرب على حريّة التعبير في مكان العمل وخارجه.

في الختام

مع كل أزمة تجتاح البلاد، تعاني الفلسطينيّون والفلسطينيّات في الداخل الفلسطينيّ من التمييز، سواء كان ذلك عن طريق الإقصاء أو الإهمال أو الملاحقات السياسيّة والعنصريّة في جوهرها. حتّى لو بدا التمييز والقمع مختلفين سطحيًا، فإنهما متماثلان في الجوهر. ونتج عن هذا الواقع أن المجتمع الفلسطينيّ عامّة يعاني بشدّة من عواقب هذا التمييز، لكنّ المرأة الفلسطينية تتحمّل، بصفة خاصة، أثمانا باهظة بسبب التمييز المزدوج ضدّها، من جانب الدولة من جهة، ومن جانب المجتمع من الجهة الأخرى. عندما تفقد الكثيرات دعم ومؤازرة عائلاتهنّ، يتضاعف الغبن الواقع على النساء أولا، وعلى المجتمع تاليا.

نحن، في جمعية كيان، نستمرّ في دعوة جميع بنات مجتمعنا المتضرّرات من العنف والتمييز على أشكالهما أو الملاحقة أو التهديد، إلى التوجّه إلينا على خطّ الدعم والطوارئ للاستشارة، وتلقّي الدعم، والتمثيل القانونيّ، كلّما وحيثما دعت الحاجة.

+972-4-866-1890 info@kayanf.org kayanfeminist.org